المستخلص

تلعب المفاوضات الالكترونية دوراً مهماً في الاعداد للعقد اعداد جيدا ، لذا تمارس دور كبيراً في مجال الحياة البشرية على المستوى الفردي والجماعي وعلى الرغم من الدور المهم الا انها لم تنظم من اغلب القوانين ، وبالخصوص القانون العراقي ، اذا خلى هذا القانون من تنظيم لهذه المرحلة من حيث مفهومها وطبيعتها .

أن مرحلة التفاوض تعد مرحلة وقائية بالنسبة لطرفي التفاوض ، فهي تمنح طرفي التفاوض فرصة الاطلاع على شروط العقد والتأكد من ملائمة هذه الشروط مع مصالحهم فيما يقرر من ابرام العقد او عدم ابرام .

أن المفاوضات تعد المرحلة الاولى من المراحل التي تسبق العقد فتهدف هذه المرحلة الى حل النزاع الذي يحصل خلال مرحلة التفاوض ، فالتفاوض يجب ان يسوده التعاون والصدق في تحديد الهدف الذي يسعي اليه الطرفان المتفاوضان ،ولهذا تعد مرحلة التفاوض مرحلة مهمة لما تحتوي على بعض الالتزامات ومنها الالتزام بالأعلام والالتزام بحسن نية ،فأن مخالفة هذه الالتزامات يعد خطأ ويرتب المسؤولية . ان الاصل لكل طرف في التفاوض الحرية في قطع التفاوض متى رغب في ذلك استناد وطبقا لمبدا حرية المتعاقد ، الذي اعطى الحق في الانسحاب من التفاوض في وقت طالما وجد سبب غير مشروع ، فهنا لا تترتب المسؤولية على الطرف المنسحب ولا يجبر بالاستمرار في التفاوض ،اما اذا انسحب من التفاوض من دون سبب جدي بعد ان قطعت شوط كبير وسبب ضرر كبير للطرف الاخر الذي نفق مصاريف على التفاوض، فهنا تترتب المسؤولية على الطرف المخل بالتفاوض ، فالذي يودي الى خلل في التفاوض هو سلوك احد الاطراف ونيته السوء في التعامل ،والمتمثلة ان الدخول في التفاوض هو الهدف منه هو الحصول على المعلومة ، كذلك الامر في حالة قام احد اطراف التفاوض في مخالفة الالتزامات التي انبثقت من حسن النية ، فأن يعد خطأ ارتكبه المتفاوض الاخر، فتحقق المسؤولية على الطرف المخالف ،وحتى تنعقد المسؤولية لابد من ان توفر فيها اركان ثلاثة هي كل من الخطأ والضرر والعلاقة السببية ، وعلى الرغم من اعتراف الفقه

في تحقق المسؤولية الا انه وجد خلاف فقهي حول المسؤولية المترتبة على الاخلال بالمفاوضات فمنهم من قال انها مسؤولية عقدية ومنهم من قال انها مسؤولية تقصيرية ، والراي الصحيح هي مسؤولية تقصيرية فمن ينسحب عن التفاوض ويسبب ضرر للطرف الاخر يحاسب على اساس المسؤولية التقصيرية لان المسؤولية تحقق عن الفعل الضار .